جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيــة

قسم علم الاجتمــاع

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاجتماعية

الشعبة: علم الإجتماع

التخصص: عمل وتنظيم

إعــداد الطــالب: -فروحات محمد الصالح

بعنــوان:

الرقابة الادارية للمهيئات التنفيذية وأثرها على أداء الفاعل في المجالس المحلية المنتخبة

دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرويسات - ورقلة -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.2013/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: حليلــو نبيــل **/ أستـاذ جامعــة قاصـدي مرباح ورقلة** رئيســا

الأستاذة: بن زاف جميلـة **/ أستاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة** مشرفا ومقررا

الأستاذ: بن حدوش عيسى **/ أستاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة** منـاقشــا

السنة الجامعية:2013/2012

فهرس المحتويات

الموضوع : **الصفحه :**

فهرس المحتويات

فهرس الجـ ـ ـداول

ملخص الدراسة

مقدمة ..... ا

الفصل الاول:مدخـــــــــــل مفاهيمي

اولا ــ إشكالية الدراسة 02

ثـ ـانيـا.تساؤلات الدراسة 04

ثـ ـالثـا ـ اسباب إختيار الموضوع 05

رابعـ ـا ــ اهمية الدراسة 05

خامسا ــ اهداف الدراسة 06

سادساــ مفاهيم الدراسة 06

سابعـ ـا. المقاربات السسيولوجية 10

الفصل الثاني :الدراسه الميدانيه

اولا : الاجراءات المنهجيه

1 ـ منهـ ـ ـ ـج الدراسة :.....15

2 ــ مجالات الدراسة 16

2-1. المجال المكاني 16

2-2- ــ المجال الزماني 19

2-3 ــ المجال البشري 19

3 ــ محور عملية الدراسة 20

4 ـ ادوات جمع البيانات.....20

4-1 ــ المقابلة 20

4-2 ــ الإستبيان 21

ثانيا : **عرض وتحليل النتائج**

1 ــ عرض وتحليل البيانات.....24

1-1عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية..... 24

1-2 ـ عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الاول... 28

1-3 ـ عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي لثاني.....38

2 ـ تفسير نتائج التساؤلات الجزئية 43

2-1 ـتفسير نتائج التساؤل الجزئي الاول 43

2-2 ـ تفسير نتائج التساؤل الجزئي الثاني..... 44

3 .تفسير نتائج التساؤل العام 45

4 . النتائج العامـــــــة 45

ـ الخاتمة

ــ قائمة المراجع

ــ الملاحق

فهـ ـ ـ ـرس الجداول:

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحه
01	يتعلق بجنس مجتمع الدراسة	24
02	يتعلق بسن مجتمع الدراسة	24
03	يتعلق بالحالة العائلية لافراد مجتمع الدراسة	25
04	يتعلق بالمستوى التعليمي	26
05	يتعلق بعدد العهد الممارسةفي عضوية الإدارة المحلية	27
06	يتعلق بجعل الرقابة الإدارية العضو اكثر حضورا في إجتماعات الإدارة المحلية	28
07	يتعلق بتمكين الرقابة الإدارية العضو من معرفة الاخطاء التي تقع في البلدية	29
08	يتعلق بلجوء عضو البلدية إلى الإستقالة في حالة ضغط الرقابة الإدارية عليه	30
09	يتعلق بضبط الرقابة الإدارية لسلوك العضو في حال ارتكاب المخالفات	30
10	يتعلق بجعل الرقابة المبالغة العضو غير قادر على اداء مهامه	31
11	يتعلق بتدخل الرقابة الإدارية في حالة وجود إختلاف خطير بين اعضاء البلدية	32
12	يتعلق بهل تشعر الرقابة القبلية الفاعل بنقص في التمتع الكامل بالاستقلالية	32
13	يتعلق برفض مداولة ساهم في اقتراحها	33
14	يتعلق بعدم شعور الفاعل بالرضا الوظيفي على اعماله بسبب رفض المداولة	34
15	يتعلق بإعادة صياغة المداولة حال رفضها	34

16	يتعلق بالاثر السلبي لاعمال المجلس حال رفض المداولة	35
17	يتعلق بالعجز على اداء المهام حال تدل الرقابة في اعمال البلدية	36
18	يتعلق بهل تحد الرقابة من اعمال البلدية حين تناول مواضيع تراها خارج اختصاصها	36
19	يتعلق بهل تهدف الرقابة الى تحقيق الانسجام بين مخططات البلدية والولاية	37
20	يتعلق بتدخل الرقابة الادارية عند عدم اتخاذ المجلس احتياطاته حال الازمات	37
21	يتعلق بإبطاء سيرورة المشاريع المقترحة من الفاعلين اثناء تدخل الرقابة الادارية	38
22	يتعلق بتقييد الرقابة الادارية ميزانية البلدية	38
23	يتعلق بمدى انعكاس هذا التقييد	39
24	يتعلق بفرض الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية في حال عدم التحكم في الميزانية	40
25	يتعلق بتحكم الرقابة الادارية في الميزانية حال نقص الموارد	40
26	يتعلق بتدخل الرقابة الادارية من اجل تغطية النفقات الناقصة	41
27	يتعلق في حال ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية	42
28	يتعلق بوجوب المصادقة الصريحة على الميزانية هل هو معيق لعمل المجلس	43
29	يتعلقبمداخيل البلدية الذاتية هل هي كافية لتسيير البرامج المخططة	43

ملخص الدراسة

ان الدول في العالم تاخذ في تسيير شؤونها الداخلية بنظامي المركزية واللامركزية , بيد انه في بداية تشكل اي دولة في بادئ الامر تاخذ بنظام المركزية الادارية في تسيير شؤونها الذي يعتمد على التحكم في زمام الامور والسيطرة على جميع مرافق وهيئات الدولة بغية تحقيق كيانها وإرساء قواعدها , لكن مع الزيادة السكانية وتشعب الوظائف الإدارية واتساع رقعة الدولة وبالتالي زيادة المهام والصلاحيات مما يفرض عليها إتباع اسلوب اللامركزية الذي يقوم على فلسفة إعطاء استقلالية نسبية لإدارات وهيئات إقليمية تتولى القيام بالوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة على المستوى الإقليمي ، بل الدول الحديثة - كما هو الحال في بريطانيا - ذهبت الى ابعد من هذا التنظيم التنائي وتعدته الى الحكم المحلي.

ومن هاته الهيئاتالبلدية التي تاخذ صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الاستقلالية الإدارية وإمكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي , وكل ما يخص انشغالات المواطنين في تراب الإقليم المحلي تتاسس على اساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم , هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول لها بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في إطار الاعمال التي تمارسها هذه الإدارة , وتشمل التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الإقليم المحلي وينفذ على المدى القصير او المتوسط او البعيد هذا مع الاخذ بعين الإعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية , وكذلك رسم النسيج العمراني للإقليم ، وكذالك الشان في المجال الاجتماعي و الاقتصادي .

لكن كل هذا تحت رقابة ووصاية الهيئات التنفيذية ممثلة في الوالي .

- اذن فالرقابة الممنوحة للهيئة التنفيذية على الادارة المحلية تجعلنا نتساءل

- **هل تعيق الرقابه الإداريه للهيئه التنفيديه اداء الفاعل في المجلس الشعبي البلدي** .كتساؤل عام

اندرجت تحته تساؤلات جزئية وهي:

1ــ هل تحد الرقابة الإدارية من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا .

2ــ هل تعمل الرقابة الإدارية على تقييد الإستقلالية المالية للبلدية .

وتطرقنا في موضوع بحثنا الى : الاسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع ، والى الاهمية التي تكمن وراء هذا الاختيار ، والهدف من وراء ذالك ، والى المفاهيم الرئيسية للدراسة ، وفي الاخير توصلنا الى نتائج التساؤلات الجزئية والعامة ، وعلى اثر ذالك كانت لنا عدة اقترحناها كحلول للمشكل .

Summary of the study:

World countaies mounage ther intemal by ceutral nonceutral system, althouglr the ceutral aduaistat system is taken at the begin of establishment of ouy conntry to mauange its mathers ,wlrich depeudon the coutral of all issues ,and the domination of the ospects qud the asso ciation of the connluy in ouder to achieve recalize its evtity and place its basis ,but cuith the population in crease and renification of andministrative euployment and the comlry enlargement de externsion .

Which increase the responsabilities that to inpose to yollow the nonceulral system which de pendy on givig vtge dependence phyrosopluy proportionalb of anduinistations and tessitorial association.

Which manage then administrative function such as planing ,orgenizing and controling at tessritrial level.

The wodern countries lilee buitain deuepoped goes fuither by using local gudgeuient power on of this associalion is the municipality that took the non central administrative fourm wlich meaus the administrativev indepudonce and the posso bility of runing managing the administrativemalters related to local terstory and wiry thuing related to the citizen concens in the clol territory ,that is establislad to servc and protect citizen intentests and needs.

This made the algerian legislatourgrant some anthorities and responsabilies is inplleuented alfram work made py this administration ,and includes buildingprepartion planing and equipment wlichiplace a…..

Planing related to local teritary and is excuited at short, medium and long terms as well taking into concidention the governrueut proum, and the plauing of the

plauig of the state in addition to that to plan and draw donauin population of teritouy ,also social and economic field.

But all this is umder control of excutive associations re presented by the state gouernor,wali.

Thus the monitiong contral given to the excultive association on the local administration make us inguive.

Does the administrative manitaring control obstacle the excutive association, the effection rule in the municipality as general question.

Portial / supordinate inquirier:

1/ does the administrative contral the muiciplity affairs, and makes member restricted.

2/ does the administrative control restrict the financial independeuce of municipality.

We discussed in our research:

The reason that push us to select this topic and to the importance beyond this choicec, and the aim beyond,and the principale perspectives of the study at the and we reached the results of our general abd partial inguiries and inquiries and we lrad seural suggestions as soluation to this problem.

مـــقدمـــة:

ان الـــدول على اختلاف انظمتهـــا السياسيـــــة تاخذ بنظـــــــام الإدارة المحليـــــةو هي عبارة عن مجموعة من الاجهزة و الوحدات الإدارية الموجودة في الدولة و التي تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة مع منحها الشخصية المعنوية و سلطة إدارة مرافقها المحلية بالاستقلال المالي و الإداري.حيث اصبح هذا النظام من مظاهر الدولة الحديثة الذي يتصل اتصالا مباشرا باللامركزية الإداريةو التي تقوم اساسا على توزيع الوظيفة الإدارية بين الاشخاص الإداريين في الإقليم المحلي، و تتمتع هذه الاخيرة بالشخصية المعنوية المستقلة مع خضوعها لرقابة السلطة الوصائية.

و من خلال طرح تساؤل رئيسي متبوع باسئلة فرعية تعكس مضمونه, وكذا مبررات إختيار هذه الدراسة من مبررات ذاتية واخرى موضوعية, وتوضيح اهمية الدراسة وما فائدتها العلمية والعملية, وكذا الاهداف التي ترمي هذه الدراسة للوصول إليها, والمداخل النظرية التي تحدثت عن الرقابة الادارية ، ومن تم صياغة تساؤلات الدراسة للإجابة عنها من خلال تبني التسائلالعاموتساؤلات جزئية تعبر عن محتواها, ومن ذلك تبيان لمفاهيم الدراسة والتي كانت تركز على مفاهيم اساسية ظاهرتوهي:الرقابة الإدارية, الهيئة التنفيذية الإدارة المحلية(البلدية), والفاعل باعتباره محور العملية كممثل للمجتمع المحلي، والاداء اللذي يقوم به ، وتناولنا مفهوم اللامركزية الإدارية باعتباره من المفاهيم غير الظاهرة .

وفي الفصل الثاني تناولنا الدراسة التطبيقية الميدانية, اي كيفية إدارة الدراسة الميدانية من خلال توضيح الاسلوب المنهجي المستخدم , وتقنيات ذالك الاسلوب من مقابلة وإستبيان وتقنيات إحصائية وصفية, وتوضيح ابعاد الدراسة الثلاثية والمتمثلة في البعد المكاني والبعد الزماني والبعد البشري والذي من خلاله تم توضيح مجتمع الدراسة التي اجريت عليهم هذه الدراسة ، وتبيين كيفية عرض وتحليل نتائج الدراسة من خلال عرض البيانات في جداول تكرارية ،والنتائج المتوصل اليها في دراستنا.

الفصـــل الأول

مدخل مفاهيمي

- **أولا** : إشكاليـــــة البحـــــث.
- ثانيا : **تساؤلات الدراســـــة**
- **ثالثا : أسباب** اختيـار الدراسة.
- **رابعا** :أهميـــــة الدراســة.
- **خامسا**: أهـــــداف الدراســة.
- **سادسا**: مفـــــاهيم الدراســة.
- **سابعا**: المقاربات السسيولوجية.

أولا- إشكالية الدراسة:

ان الدول في العالم تاخذ في تسيير شؤونها الداخلية بنظامي المركزية واللامركزية , بيد انه في بداية تشكل اي دولة في بادئ الامر تاخذ بنظام المركزية الادارية في تسيير شؤونها الذي يعتمد على التحكم في زمام الامور والسيطرة على جميع مرافق وهيئات الدولة بغية تحقيق كيانها وإرساء قواعدها , لكن مع الزيادة السكانية وتشعب الوظائف الإدارية واتساع رقعة الدولة وبالتالي زيادة المهام والصلاحيات مما يفرض عليها إتباع اسلوب اللامركزية الذي يقوم على فلسفة إعطاء استقلالية نسبية لإدارات وهيئات إقليمية تتولى القيام بالوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة على المستوى الإقليمي ، بل الدول الحديثة - كما هو الحال في بريطانيا - ذهبت الى ابعد من هذا التنظيم الثنائي وتعدته الى الحكم المحلي.

وفي الجزائر كسائر البلدان يتشكل التنظيم الإداري من نظامين مختلفين من حيث خصائصهما لكنهما متكاملين في نفس الوقت , كما انهما يعتبران اسلوبان إداريان للتنظيم الإداري للدولة, ويتمثلان في نظامي المركزية واللامركزية الإدارية , فالاسلوب الاول (المركزية الإدارية) يقوم على اساس التوحيد وعدم التجزئة , ويقصد بها توحيد النشاط الإداري في يد الهيئات الإدارية العليا في الجزائر , حيث تقوم هذه الهيئات الإدارية بالسيطرة على جميع الوظائف الإدارية من تخطيط وتوجيه ورقابة وتنسيق , كما تتشكل على شكل هرم يتسع في القاعدة وياخذ بالإنحصار صعودا مما يجعل من اعضائه رؤساء ومرؤوسين إلى درجات يعلو بعضها على بعض في سلم إداري منظم , يخضع كل مرؤوس فيه لرئيسه خضوعا تاما وينفذ اوامره ويعمل تحت إشرافه وتوجيهه .

بينما الاسلوب الثاني (اللامركزية الإدارية) هي نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية اخرى إقليمية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة الإدارة المركزية المتمثلة في الهيات التنفيذية المتواجدة على مستوى كل ولاية , وفي هذا النظام تتمتع الإدارة المحلية ممثلة في البلدية بقدر من الإستقلال في ممارسة إختصاصاتها , بينما تحتفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق , كما انها تمنح للاشخاص الإعتبارية المحلية (البلدية) سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي .

كما ان اللامركزية الإدارية كاسلوب لها مقومات تقوم عليها وهي وجود مصالح محلية او إقليمية حيث تمنح لهذه المصالح شخصية معنوية , وقد اسند المشرع الجزائري إدارة هذه المصالح الإقليمية لسكان هذه الوحدات انفسهم لكونهم ادرى من غيرهم بإدارة هذه المرافق وقيامهم بواجباتهم وحل مشاكلهم , ويكون ذلك بالانتخاب المباشر والسري من بين السكان المعنيين كما هو منصوص عليه في قانون البلدية (10/11)

(الجريدة الرسمية : العدد37 سنة2011).

واستقلال البلدية التي تاخذ صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الاستقلالية الإدارية وإمكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي , وكل ما يخص انشغالات المواطنين في تراب الإقليم المحلي تتاسس على اساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم , هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول لها بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في إطار الاعمال التي تمارسها هذه الإدارة , وتشمل التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الإقليم المحلي وينفذ على المدى القصير او المتوسط او البعيد هذا مع الاخذ بعين الإعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية , وكذلك رسم النسيج العمراني للإقليم .

وفي المجال الإجتماعي تقوم بالتكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة لها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن والتعليم , اما في المجال الإقتصادي حيث يوكل لها القيام بكل مبادرة او عمل من شانه تطوير الانشطة الإقتصادية المسطرة في مخططاتها التنموية , وكذلك تشجيع المتعاملين الإقتصاديين وترقية الجانب السياحي في الإقليم وتشجيع المتعاملين في هذا المجال , وكذا إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع إقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية .

ذلك ان البلدية (الادارة المحلية) تمارس اعمالها ونشاطاتها ضمن إختصاصاتها المخولة لها وتحت وظيفة إدارية تمارس عليها من قبل سلطة إدارية اعلى منها في التدرج الهرمي لمؤسسات الدولة تتمثل في إدارة الولاية , هاته الاخيرة التي تعتبر جماعة إقليمية عمومية ذات شخصية معنوية وإستقلال مالي ولها إختصاصات سياسية وإقتصاديةوإجتماعية وثقافية ...إلخ

وتتشكل إدارة الولاية من المجلس الشعبي الولائي الذي يعتبر جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره

والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه , ومن الوالي الذي يعتبر سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت , ويشكل السلطة الاساسية في الولاية , وعلى هذا الاساس فهو يتمتع بصلاحيات هامة جدا تتمثل في كونه من جهة ممثلا للدولة , ومن جهة اخرى ممثل للولاية , ومن بين الوظائف التي تمارسها إدارة الولاية على البلدية هي الرقابة الإدارية او بمفهوم قانوني الوصاية , والتي تتمثل في الإجراءات والممارسات والمتابعة التي تقوم بها إدارة الولاية وعلى راسها الوالي على الإدارة المحلية (البلدية) كهيئة منتخبة ممثلة لسكان المجتمع المحلي , وكذلك على اعضاء الإدارة المحلية , وايضا على اعمال الإدارة المحلية , فالرقابة الإدارية على البلدية كهيئة منتخبة من خلال حلهاعن طريق إنهاء وجودها قبل النهاية الطبيعية لمدتها وهو اخر مظاهر الرقابة الإدارية على البلدية وذلك بتجريد اعضائها من العضوية , او توقيف عملها , اما الرقابة الإدارية على اعضاءها فتكون من خلال التوقيف , الإقالة , الإقصاء , اما الرقابة الإدارية على اعمال البلدية فتكون من خلال الاليات التالية , إما المصادقة على مشاريع وخطط البلدية والذي يعكس القبول والموافقة على تلك الخطط , ويتضمن بالتالي التطبيق المباشر لخطط البلدية ومشاريعها بعد المصادقة عليها من طرف إدارة الولاية الهيئة التنفيذية , او الحلول وهنا تقوم إدارة الولاية بإقتراح خطط ومشاريع تحل محل خطط ومشاريع البلدية , وهناك الإلغاء وهي الالية العكسية للمصادقة , والتي تعني عدم الموافقة او رفض خطط ومشاريع البلدية من طرف إدارة الولاية .

وفي دراستنا للرقابة الاداري تطرقنا الى عدة مقاربات سسيولوجية سواء في التنظيم او الادارة وهذا لدراسة اليات وادوات الرقابة لانها بالدرجة الاولى اليات قانونية تنظيمية ونقدها ودراسة تـــاثيره على الفاعل في البلدية الذي من خلاله ينعكس ذلك على النواحي الاجتماعية .

اذن فالرقابة الممنوحة للهيئة التنفيذية على الادارة المحلية تجعلنا نتسائل.

- هل تعطل المشاريع التنموية سببه عراقيل ادارية ؟

ثانيا-تساؤلات الدراسه :

نلجا في مثل هده الدراسات القليلة التناول من الناحية السسيلوجية الي تبني تساؤلات .

ومن خلال هذا فإن التساول العام المعتمد في هذه الإشكالية هي :

ما اثر الرقابه الإداريه للهيئه التنفيديه على اداء الفاعل في المجلس الشعبي البلدي.

وتندرج ضمن هذا التساؤل العام تساؤلات جزئية وهي:

1ــ هل تحد الرقابة الإدارية من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا .

2ــ هل تعمل الرقابة الإدارية على تقييد الإستقلالية المالية للبلدية .

ثالثا -**اسبابإختيار الدراسه** :

تتجلى دوافع إختيار هذا الموضوع فيما يلي :

1) ـ **دوافع داتيه** :وهذه الدوافع خاصة بالباحث وذاتيته وشعوره نحو البحث الذي هو بصدد القيام به ويمكن إيجازها في :

* رغبة الباحث في معرفة اهمية الرقابة الممارسة على البلديات .

* ميل واهتمام الباحث لمثل هذه البحوث خاصة المتعلقة بالمواضيع القانونية ذات البعد الاجتماعي .

2)ــ **دوافع موضوعيه** :

وهي الدوافع الخارجة عن ذاتية الباحث وتخص موضوع الدراسة وتتمثل في :

* محاولة تقديم اضافة بهذا البحث، ذلك ان هذه البحوث العلمية تعتبر بمثابة مراجع لدراسات ومواضيع تساهم في دعم المكتبة .

* كون معظم الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع كان طرحها سياسيا وقانونيا بحتا ، بينما هذه الدراسة تسعى إلى التركيز على الجانب التنظيمي القانوني ذو البعد الاجتماعي .

رابعا - **اهميه الدراسه** :

إن لكل شيء تاثير على اشياء اخرى , وهذا التاثير يعكس مدى اهمية ذلك الشيء على الاشياء الاخرى , ومن هذا فإن لهذه الدراسة اهمية تتجلى في معرفة والكشف عن دور الرقابة الإدارية المطبقة على الإدارة المحلية (البلدية) من اجل الكشف عن التاثيرات الموجودة جراء ذالك , وذلك لان الإدارة المحلية هي هيئة إدارية منتخبة محليا لها إتصال مباشر مع افراد المجتمع المحلي , فهي تخدم مصالحه وتلبي حاجياته

وتسعى لتحقيق التنمية المحلية , كما تسعى هذه الدراسة إلى إثراء البحث العلمي من خلال الكشف إمبريقيا عن العلاقة بين الرقابة الإدارية وتاثيرها على الإدارة المحلية .

خامسا–اهداف الدراسه :

إن كل دراسة تنشا على اسس , وهذه الاسس تعتبر السبب في قيام ووجود ظاهرة تستحق الدراسة , لذا فإن هذه الدراسة هي الاخرى تقوم على اسس تعتبر بمثابة اهداف تسعى للوصول إليها , ويمكن إيجاز اهداف الدراسة فيما يلي :

1)ــ معرفة الدور الدي تؤديه الرقابة الإدارية (الوصاية) الممارسة على الإدارة المحلية من خلال الاعمال والوظائف التي تقوم بها هاته الاخيرة .

2)ــ معرفة تاثير الرقابة الإدارية على اعضاء الإدارة المحلية كاشخاص منتخبين من طرف مواطني المجتمع المحلي.

3)ــ معرفة راي وإتجاهات اعضاء البلدية حول الرقابة الإدارية الممارسة عليهم من طرف إدارة الولاية .

سادسا - مفاهيم الدراسه :

1- **الرقابه الإداريه** : هناك مجموعة من التعاريف للرقابة الإدارية منها :

1-1)ــ يعرف هنري فايولالرقابة بانها التاكد مما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والاخطاء بغرض معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تنطبق على كل شيء.(علي عباس ,، سنة2007 ، ص180)

1-2)تتمثل الرقابة في مجموع الاعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة، وتحليل الارقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية تحقيق الاهداف، ومعالجة اي قصور في تحقيق هذه الاهداف، فالوظيفة الإدارية للرقابة تتلخص في التاكد من ان ما يتم او تم من عمل مطابق لما اريد إتمامه.(عبد الفتاح الصحن و محمد السيد سرايا , سنة 1998 ، ص12)

3-1)ـ كما عرفت الرقابة على اساس انها نشاط إنساني يختص بمواكبة عمليات تنفيذ الخطط والسياسات ويركز على توقع حدوث الاخطاء و محاولة تجنبها مقدما عن طريق قياس النتائج المحققة اولا باول ومقارنتها من ثم بالمعايير الموضوعة مقدما لتحديد الاختلافات و التمييز فيما بينها إضافة إلى معرفة اسبابها بطريقة تاخذ في الاعتبار طبيعة وحجم المنشاة التي تتم مراقبتها و العمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات باسلوب يدفع العاملين على تحسيـ ـ ـ ـ ـن الاداء وتطويره و تحقيق التعاون فيما بينهم من اجل تحقيق الاهداف المرجوة . (عبد الرحمان الصباح , ، سنة 1997 ، ص17)

ومن خلال التعريفات السابقة فإنه يمكننا الخروج بتعريف إجرائي للرقابة الإدارية والمتمثل في ما يلي :

الرقابة الإدارية هي الوظيفة الإدارية الممارسة من طرف الوالي على اعضاء المجلس الشعبي البلدي وعليها كهيئة وهي ما يصطلح عليها قانونا بالوصاية، وذالك لضبط التجاوزات التي قد تقع من طرفهم.

2- **الهيئه التنفيديه** : حسب المادة الثانية من قانون 12-07 المتعلق بالولاية : (للولاية هيئتان هما :- المجلس الشعبي الولائي– الوالي)(الجريدة الرسمية ، العدد12 ، سنة2012 ، ص07)

فالوالي طبقا للمادة 78 من الدستور(يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزير الداخلية)(عمار بوضياف ,ب س ،ص122)

والوالي بصفته ممثلا للدولة على مستوى الولاية حسب المدة 111 من قانون الولاية (ينشط الوالي ويراقب المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية , غير انه يستثنى .....)

اذن باعتبار الوالي هو هيئة تنفيذية حسب النصوص القانونية , فانه يمكننا الخروج بتعريف إجرائيله : وهو شخص معين من طرف رئيس الجمهورية يسكن بولاية ورقلة يراقب مصالحها اللامركزية ومنها المجالس الشعبية البلدية .

3- **الاداء** :

3-1) يشير الاداء الى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ، وهو يعكس الكيفية التي يحقق اويشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة فالاداء يقاس على اساس النتائج التي حققها الفرد . (راوية حسن , ، الدار الجامعية الجزائر)

3-2)ويعتبر مفهوم الاداء على المستوى اللذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل من طرفه . والاداء هو المجهود اللذي يبذله كل من يعمل بالمؤسسة من منظمين , مديرين ومهندسين .(عشوي مصطفى , ، د م ج الجزائر)

من خلال التعريفين السابقين فانه يمكننا ان نعرف الاداء اجرائيا هو المجهود الذي يقوم به العضو المنتخب من خلال متابعاته اليومية لقضايا التنميةبالبلدية.

4- **الفعـ ـ ـ ـ ـ ـ ـل**: و يعرف فيبر الفعل بانه سلوك إنساني ظاهر اومستتر يمنحه الفرد الفاعل معنا ذاتيا ، وعلـ ـ ـ ـ ـم الاجتماع إذن هو العلم الذي يسعى على دراسة الفعل الموجه إلى سلـ ـ ـوك الاخـ ـ ـ ـرين ، ويذهب فيبر إلى ان الفهم على المستوى الذاتي للفاعل يمكن التحقق منه في صورتين:

ا) الاولى تتمثل في الفهم الذي يركز على الملاحظة المباشرة للمعنى الذاتي ، فنحن نفهم المعنى وراء استخدام بندقية لصيد حيوان ، و نفهم المعنى الذاتي للافعال غير العقلية التي تصدر عن انسان غاضب ... الخ ، و هذه المعاني نستطيع ان ندركها ، لاننا على وعي و إدراك بالمقاصد الذاتية التي ترتبط بالافعال المماثلة التي تصدر عنا .

ب) اما الصورة الثانية فهي متمثلة في فهم الدافع او التبرير الذي يقدمه الفاعل لسلوكـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـه و ذلك عن طريق ما يسميه فيبر عملية التخصص الوجداني ، فعن طريق المشاركة التعاطفية يمكننا ان نفهم السياق العاطفي الذي ادى بالفاعل إلى سلك مثل هذا السلوك ، او بمعنى اخر لفهم الفاعل يجب على الباحث ان يضع الفعل في سياق الدوافع و يكون فهمه لطبيعـ ـ ـة هـ ـ ـ ـ ـ ـذا السيـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـاق ووضع الفعل داخله بمثابة تفسير للمجرى الحقيقي للسلوك .http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=21791 25افريل 2013 الساعة 10:17

5-**الإدارة المحليه (البلديه)** :

5-1)ــ إن تعريف الإدارة المحلية تعريفا مانعا شاملا يعتبر من الموضوعات المعقدةو الشائكة لان الإدارة المحلية حقيقة متشعبة يصعب ضبطها و مع هذا فهي لا تخلو من المبدئيين الاساسين: إن البلدية في المعني الجغرافي جزء من التراب الوطني ، كما انها الخلية الاساسية للشعب.

(عمار عوابدي، سنة 2000 ، ص122).

5-2)ــ و يعرفها قانون 08/90 بأنها: الجماعة الإقليمية الاساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون، و للإدارة المحلية إقليم و اسم و مركز.

5-3)ــ تقوم الإدارة المحلية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت و في احسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الامثل للموارد البشرية المؤهلة و الرغبة في رفع مستوى معيشة ابناء المجتمع المحلي بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة و التنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد و ايضا في مجال التنفيذ و التخطيط.

(جعفر انس قاسم، سنة 1998 ص65 ، 66).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي لمفهوم الإدارة المحلية والمتمثل في ما يلي:

هي هيئة إدارية منتخبة محليا تتكون من مجلس منتخب ورئيس تنفيدي تسعى لخدمة مصالح افراد المجتمع المحلي وتلبية إحتياجاتهم على المستوى المحلي .

6-اللامركزيه الاداريه :

تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم اللامركزية الإدارية بإختلاف وجهات نظر اصحابها ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي :

6-1) ــ هو نظام يقوم على اساس توزيعالوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين اشخاص الإدارة المحلية فيالاقاليم ، وتتمتع هذه الاشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة ، مع خضوعها لرقابةالحكومة المركزية. ففي هدا النظام تتمتع السلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها فتحتفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق العامة القومية وتمنح الاشخاص المعنوية المحلية سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافقالعامة ذات الطابع المحلي.

وعلى ذلك تظهر في هدا النظام إلى جانب الدولة او الإدارة المركزية اشخاص معنوية محلية او مرفقية يطلق عليها بالإدارة اللامركزية او السلطات الإدارية اللامركزية .

(جعفر انس قاسم ,ـد م ج , الجزائر , ص 29)

6-2). ــكما يمكن تعريف اللامركزية : بانها درجة عدم تركيز السلطة، اي تشتت السلطة وتوزيعها بين الاشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة او على مستوى الدولة.

(خليل الشماع واخرون , , 1985، ص222)

6-3)ــ ويصف هوايت اللامركزية بانها : نقل السلطة، تشريعية كانت او اقتصادية او تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنية (حسن الحكاك : 1975، ص407)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي لمفهوم اللامركزية الإدارية والمتمثل في ما يلي :

اللامركزية الإدارية هي الإستقلالية الإدارية التي تتمتع بها البلدية بإعتبارها هيئة منتخبة محليا وتتمتع بالشخصية المعنوية التي تجعلها تتمتع بحرية إتخاذ القرارات والتصرف في الشؤون المحلية بنسبة إستقلالية معينة .

سابعا -المقاربات السسيلوجيه :

ان موضوع الرقابة تناولته العديد من النظريات والمدارس في علم الاجتماع سواء الكلاسيكية او السلوكية او الحديثة ...

المدرسه الكلاسيكيه :

كانت رؤية المدرسة الكلاسيكية بادئ الامر لمفهوم الإدارة في المنظمة على انها كمية السلع او الخدمات المنتجة بدلالة السعر والذي كان يمثل الهدف الاول بالنسبة للمؤسسة الصناعية حيث كان لزاما عليها ان تنتج كميات ضخمة من السلع المماثلة لتلبية الطلب عليها وتخفيض تكلفة الوحدة انطلاقا من فكرة اقتصاديات الحجم، ولكن رغم هذا فإنه لم يغب عن مدارك او اذهان المنظرين الاولين لهده المدرسة اهمية الرقابة ، وفيما يلي إسهامات بعض مفكري هذه المدرسة :

"F.W.TAYLOR"ادخل مفهوم التنظيم العلمي للعمل .

"MAX WEBER" حلل البيروقراطية على اساس انها تفيد العمال بوضع معايير وقواعد للعمل يجب عليهم احترامها والسير وفقها .

"H.FAYOL" اشتهر بشعاره 'P.O.C.C.C' (التنبؤ، التنظيم، القيادة، التنسيق والرقابة) حيث حدد الوظائف الاساسية للتحكم في المنظمة في وظيفة الرقابة.

ويمكن القول إن تصور مَنظري المدرسة الكلاسيكية للرقابة كان على اساس انها:

تقييدية : فهي قبل كل شيء إجراء رقابي . غير تامة الشفافية: يمكن استعمالعدة أدوات متنوعة وغير محددة .

مدرسه العلاقات الإنسانيه:

غيرت هذه المدرسة بصفة جذرية بعض المفاهيم حول اندماج العمال في المنظمة، إذ بينت العديد من الدراسات التي اجريت مدى اهمية تحفيز العاملين من خلال العمل على إيجاد مناخ سليم ومناسب للعلاقات الإنسانية بتوفير المعاملة الحسنة للعمال ومساعدتهم على حل مشاكلهم وتجنب الاستخدام اللاإنساني لهم ولجهودهم وتوفير الحرية في التفكير والراي وإقامة العلاقات الحسنة بينهم وبين المنظمة ومالكيها وإدارتها ، بل وحتى إشراكهم في رسم خطط المنظمة واهدافها الإستراتيجية وذلك لقطع الحجة امام العمالبعدم واقعية الاهداف ولتحفـيـ ـ ـ ـ ـ ـزهم اكثر على زيـ ـ ـادة ادائهم . (علي عبد الرزاق جلبي , 1996 , ص ص 173 ـ 174 .) وهذا من شانه ان يزيد ثقته في المنظمة، ويزيد نسبة الرضا عن العمل، ويقلل دوران العمل، وفي المحصلة تحقيق اهداف المنظمة والفرد .

ويمكن تمييز اتجاهين في مدرسة العلاقات الإنسانية :

1- **المدرسه التصرفيه:** تعتبر هذه النظرية كرد فعل او الراي النقيض للمدرسة الكلاسيكية حيث على عكسها لم تنظر إلى العامل كمجرد الة بل اولت اهتماما بالجانب النفسي والشعوري له واخذت ردودها وافكارها عدة اوجه منها :

- ✓ "E.MAYO" بين لمنظمة 'Western Electric' ان الاجور وشروط العمل لا تكفي وحدها لتحفيز العمال في المنظمة ، إذ الإنتاجية تزيد بزيادة الرعاية المحاطة بالعمال وكذا المحفزات ويكون لها تاثير اكبر كلما زادت درجة المسؤولية الموكلة للافراد .

- ✓ "MC.GREGOR" جاء بنظرية 'Y' اين يعتبر الفرد يحب العمل وقادر على اداءه ويهتم به ويشارك في تحقيق نشاطات واهداف المنظمة بالتوافق مع تحقيق اهدافه الخاصة .
- ✓ "HERZBERG" حلل عوامل الرضا في العمل واوضح اهمية وضرورة تنويع وتوسيع المهام والمسؤوليات لعمال المنظمة .

إذن فالرقابة عدلت في هذا التحليل من ناحيتين سواء الاهداف او الوسائل ، فهي لم تعد مجرد المراجعة الكلاسيكية للمنفذ من طرف المسؤول الهرمي، بل اصبح بإمكان المرؤوس نفسه والذي يتمتع بنوع من المسؤولية ان يقوم بالرقابة الذاتية وذلك على الاقل في النشاطات الروتينية .

(علي عبد الرزاق جلبي , , 1996.)

2- **النظريه الاجتماعيه الاقتصاديه** : زادت هذه النظرية بعدا إضافيا عن النظرية التصرفية وهو البعد التقني للمنظمة فنجد روادها ركزوا على إظهار المنظمة ذات البعد المزدوج التقني والاجتماعي في ان واحد.

فـ "SYERT" و"MARCH" في نظريتهم التصرفية للمنظمة بينا ان الافراد لهم اهداف وان اهداف المنظمة تتوقف على مدى توافق وتكتل العمال لتحقيق هذه الاهداف.

اما "OUCHI" فقدم نظرية 'Z' التي تقوم من خلالها بتحليل هوية المنظمة وثقافتها كوسيلة للوصول إلى احسن تعاون واقوى مشاركة في المنظمة. (مؤيد سعيد السالم, **تنظيم المنظمات**, دار عالم الكتاب الحديث, اربد, 2002, ص ص115 118)

الفصل المفاهيمي

الدراسه الميدانيه للموضوع

اولا: الاجراءات المنهجيه.

1: منهج الدراسه؛

2:مجالات الدراسه.

3 :محور عمليه الدراسه

4 :ادوات جمع البيانات

ثانيا:عرض وتحليل النتائج

1 : عرض وتحليل البيانات

2 تفسير نتائج التساؤلات الجزئيه

3 تفسير نتائج التساؤل العام

4 النتائج العامه

5 الاقتراحات

اولا: الاجراءات المنهجيه.

1)ـ منهج الدراسه

إن كل دراسة لا بد وان تسير وفق اسلوب معين يحدد وجهتها إلى اين تصل ومتى تصل وكيف تصل وفق خطوات ومراحل خاصة بكل اسلوب , وفي بعض الاحيان قد ياخذ الباحث اسلوبان او اكثر من اجل تناول الدراسة باكثر من كيفية لاجل الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة عن الموضوع , وفي دراستنا هذه اتبعنا **منهج المسح الميداني** في جمع المعلومات الحقلية ، وهو المنهج المناسب للدراسة ، لأن المعلومات المراد معرفتها معلومات حقلية ميدانية ، وذالك لمعرفة العوامل الاجتماعية المساعدة على قوة القانون وفاعليته ، او المساعدة على ضعف القانون وارتباكه وضيق الافراد منه وعدم قابليته . وهذا من خلال الممارسات والتطبيقية الحرفية له في اطار الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية وتاثيراتها على المنتخبين كممثلين للمجتمع ، وفي ضوء العديد من الاستبيابات التي استهدفت استطلاع للراي العام حول هذه المسالة ، انتهى العلماء الى التمييز بين ثلاثة مستويات لهذا القبول ، والمعايير الاخلاقية الاساسية التي ترتبط به ، وهذه المستويات : هي الإعلان الشفاهي ، القبول الضمني ، العلاقة بين القيم المسلم بها والسلوك الواقعي المتطابق والمعايير القانونية .

ومهمة الباحثين والعلماء من خلال الدراسات الميدانية تتمثل في امداد المشرع بالمعلومات الكافية التي توضح له الاحتمالات التي قد يستقبل بها الافراد والحماعات القوانين المختلفة ، لما تتركه عند تطبيقاتها الحرفية من اثر وعدم مراعاتها الجوانحبالجتماعية . (محمود ابو زيد : ، صص 111 ، 112)

ومنهج المسح الميداني يعتمد على سبع مراحل اساسية.

1 تحديد موضوع البحث المزمع القيام به وابراز اهم مشكلة يعالجها .

2 تصميم العينة المختارة .

3 تصميم الاستمارة الاستبيانية ، حيث تعتبر الواسطة التي تجمع الباحث بالمبحوث .

4 اجراء المقابلات الميدانية .

5 تبويب البيانات الميدانية .

6 واجراء عملية التحليل الاحصائي ، ليخلص الى نتائجه الاحصائية ليتاكد من دور العوامل الاجتماعية في قوة القانون وفاعليته.

7كتابة البحث او الاطروحة ، وهذا بعد التوصل الى النتائج الاحصائية ، ومعرفة ماهية ودرجة كل عامل اجتماعي من العوامل المؤثرة في قوة القانون وفاعليته ، كعامل اشتقاق القانون من الواقع

الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع ، وقوة السلطة السياسية ودعمها من قبل الجماهير وعدم وجود قوى وتيارات معارضة للقانون ، وخدمة القانون لصالح ابناء المجتمع ، والتناغم والانسجام بين طبيعة القانون وروح العصر اللذي يعيشه المجتمع .(احسان محمد الحسن : ص 48)

وفي بحثنا هذا وضفنا كل تلك الخطوات.

2)ـ مجالات الدراسه :

إن الدراسة العلمية تشبه المستوي في الفضاء لديه ثلاثة ابعاد , فهي كذلك ترتكز على ثلاثة ابعاد رئيسية وهي : المجال المكاني الذي يختص بمحل إجراء الدراسة , والمجال الزماني وهو فترة إنجاز الدراسة , والمجال البشري الذي هو محور عملية الدراسة , ويضيف (محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي) في كتابه (البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين) بان : << مجالات البحث هي ذلك الإطار الذي يسير بداخله الباحث , اي مجموعة المتغيرات التي سوف يتم معالجتها خلال البحث وهذه المتغيرات التي يجب ان يتم تحديدها بشكل قاطع لان عدم التحديد يجعل الباحث يفقد السيطرة تماما على بحثه >>.(محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي,.2002 , ص 86)

2-1)ـ المجال المكاني:

يعبر المجال المكاني عن موقع إجراء الدراسة , فلكل دراسة موقع جغرافي معين يمثل بعدا من ابعاد الدراسة , وقد تم إجراء هذه الدراسة في المجلس الشعبي لبلدية الرويساتاللتي تعتبر من اكبر بلديات الولاية من الناحية البشرية والجغرافية, يحدها شمالا بلدية ورقلة , وجنوبا بلدية حاسي مسعود , وشرقا بلدية عين البيضاء, وغربا كل من بلدية سبسب والمنصورة وحاسي لفحل والمنيعة .

تتميز البلدية بالفلاحة وتربية الابل والمواشي بالاضافة الى بعض النشاطات الاقتصادية الاخرى كبيع وانتاج مواد البناء ...

- **الهيكل التنظيمي للبلديه :**
- **الكتابه العامه** :تضم:

*مكتب التنظيم والشؤون القانونية

- فرع كتابة المجلس
- فرع التنشيط والتوثيق والمراقبة والاعلم

- **مصلحه المستخدمين : وتضم**

*رئيس المصلحة

*فرع تسيير المستخدمين

*فرع التمجهين والتكوين

- **مصلحه الشؤون الاقتصاديه والماليه** : وتضم

*رئيس المصلحة

*مكتب الفلاحة

*مكتب تسيير الممتلكات العقارية

*مكتب الميزانيات والعمليات المالية

*فرع العمليات المالية

*فرع الاجور

- **مصلحه التنظيم والشؤون الجتماعيه** : ويضم

*رئيس المصلحة

*مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية (- فرع التسجيلات والخدمة الوطنية
- فرع الحالة المدنية

* مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية : ويضم

- فرع الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب

- فرع الشغل

- فرع النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي

- فرع الوقاية والبيئة

* مصلحة التعمير: وتضم

*- رئيس المصلحة

- مكتب المخططات والمنازعات والنظافة العمومية
- فرع النظافة والمراقبة العامة
- فرع المنازعات

*مكتب التنظيم العقاري

* مصلحة التجهيز والاشغال الجديدة

-*رئيس المصلحة

- مكتب الصيانة وتسيير العتاد

- فرع تسيير الحضيرة والعتاد

- فرع صيانة العتاد والمباني

- مكتب الصفقات والبرامج

2-2)ـ المجال الزماني :

وهي فترة إعداد البحث , ذلك ان اي بحث مقيد بفترة زمنية معينة , كما يوضح كل من منصور نعمان و غسان ذيب النمري في كتابهما البحث العلمي حرفة وفن بانه: (ليس هناك من بحث بلا حدود , وإن كان هناك بحث من هذا النوع فلن ينتهي ابدا , فالحدود تحدد مسار الباحث في مجتمع البحث). (منصور نعمان و غسان ذيب النمري , 1998 , ص 45)

لذا فإن الفترة الزمنية لهذا البحث تبتدا من 15 / 12 / 2012 اين اخذت الفكرة حول الموضوع ،حيث اعقبها في هذه الفترة القيام بجمع المادة العلمية التي تدور حول الموضوع , إلى غاية 10 / 02 /

2013 اين تم إجراء دراسة إستطلاعية على مجتمع الدراسة , تم فترة 25 / 04 / 2013 ـ الى14 / 05 / 2013 التي تم فيها إجراء تربص في المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرويسات اين تم فيها معاينة واقع الإدارة المحلية بإستخدام ادوات البحث العلمي من ملاحظة ومقابلة مع بعض المبحوثين وتوزيع الإستبيان على باقي الاعضاء لتليها فترة تحليل الإستبيان والخروج بنتائج الدراسة إلى فترة 2013/05/30 التي تعبر عن نهاية الفترة الزمنية لهذه الدراسة .

2-3)ـ **المجال البشري** :

المجال البشري هو البعد الثالث من ابعاد الدراسة والذي يعتمد على العنصر البشري في الدراسة , ذلك ان البحوث الإجتماعية تستند في دراساتها على العنصر البشري , فقد تم الإعتماد على اعضاء المجلس الشعبي البلدي في هذه الدراسة بإعتبارهم الطرف الرئيسي الذي تطبق عليه الرقابة الإدارية , ولقد تم تنصيب المجلس الشعبي البلدي المكون من 23 عضو , يضم تشكيلة تيارات سياسية متنوعة , من حزب الكرامة الحاصل على (04) مقاعد متحالفا مع حزب حركة حماس ب(03) مقاعد وحزب الجزائر الخضراء ب (03) وحزب الفجر الجديد ب (03) مقاعد ليتحصلو على اغلبية المقاعد وهذا لضمان التصويت اثناء المداولات واختيرالسيد: ق ع الذي تم ترشيحه على راس قائمة الحزب الفائز وهو الفجر الجديد على مستوى بلدية الرويسات رئيسا للمجلس الشعبي البلدي الجديد بعد التحالف المذكور بمقر البلدية تحت إشراف السيد ن مالوالي السابق لولاية ورقلة . (المصدر : مكتب الانتخابات ، بمديرية التنظيم والشؤون القانونية بولاية ورقلة) .

3)ـ محور عمليه الدراســــــــــه:

إن محور الدراسة هو العنصر البشري الذي يرتكز عليه البحث , ذلك ان البحث العلمي في البحوث الإجتماعية تتخذ من الافراد مادة خام للدراسة والتحليل عليها من جميع النواحي , وبما ان هذا البحث هو الاخر يندرج ضمن البحوث الإجتماعية فهو يتخذ من اعضاء المجلس الشعبي لبلدية الرويسات محورا لهذه الدراسة وبما ان عدد الاعضاء قليل على ان يتم اخذ عينة منهم فقد تم اخذ جميع الاعضاء وفق ما يسمى بمجتمع الدراسة , والذي يعرفه عبد الله عامر الهماني بانه : << تجمع لافراد واشياء في خصائص معينة تهم الباحث او هو مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها او عنها >>.(عبد الله عامر الهماني , , 2003 , ص 236) .

ومن هذا فإن مجتمع الدراسة يتكون من 23 عضو , فإن الاسلوب المناسب للقيام بالدراسة هو اسلوب الحصر الشامل والذي يعتمد اخذ جميع افراد المجتمع بالدراسة دون إستثناء احد .

4ـ ادوات جمـــــع البيـــــــــانات :

للبحث العلمي تقنيات عديدة يلجا إليها الباحث عند قيامه بالبحث مستعينا بقدراته ومواهبه وإستعداده الفطري لها ومدى براعته التي إكتسبها خلال دراسته وتدريبه عليها وهي مهمة للغاية خاصة وان نجاحه في بحثه يتوقف إلى حد كبير على قدرته على إستخدام هذه التقنيات بكفاءة وفقا لما يستدعيه البحث , وتتنوع تقنيات البحث وفق المنهج المتبع في الدراسة , لذا فإن تقنياتمنهج المسح الميدانياللتي اتبعتها تتمثل في: المقابلة ،والإستبيان .

4-1)ـــ المقابله :

تعتبر المقابلة محادثة شفوية بين شخص وشخص اخر او مجموعة اشخاص الغرض منها هو الكشف عن بعض المعلومات والمعطيات عن طريق طرح اسئلة على المبحوث , هذا وقد بين مروان عبد المجيد إبراهيم ان المقابلة << نوع من الإستبيان الشفوي , وتعني الإلتقاء بعدد من الناس وسؤالهم شفويا عن بعض الامور التي تهم الباحث بهدف جمع إجابات تتضمن معلومات وبيانات يفيد تحليلها في تفسير المشكلة او إختبار الفروض >>. (مروان عبد المجيد إبراهيم :سنة 2000, ص 171) .

وقد تم إستخدام دليل المقابلة مع رئيس البلدية السابق كونه لم يعد عضوا بالمجلس الحالي، ومتحررا من جميع القيود , وكذا القيام بمقابلة الإستبيان مع بعض اعضاء الإدارة المحلية من بينهم رئيسها ونوابه بحكم عددهم القليل والذي امكن من إجراء مقابلات معهم , وكانت الاسئلة كالتالي :

- ماهي الاختصاصات العلمية لاعضاء البلدية .
- هل انتم راضون عن تدخل الرقابة في كل شيئ .
- هل انتم راضون في حال توقيف او اقصاء المباشر الوالي لاعضاء المجلس بعد قرا المحكمة وتجاوز المجلس كجهة مختصة حسب القانون القديم .
- في حال الاختلاف بين الاعضاء في بعض النقاط هل تستعملون المشاورات والموائمات السياسية لتقارب وجهات النظر.

- هل تحد الرقابة من ابداع الفاعلين اثناء حرصها على عدم تخطي الادارة المحلية المخططات التنموية المرسومة من طرف الولاية .
- هل تتسبب في التاخير في المصادقة على الميزانية .
- هل يلجا المجلس الى تنفيذ المداولة بعد انتهاء مدة المصادقة الصريحة المقدرة ب30يوما من تاريخ ايداعها لدى الهيئة التنفيذية .

4-2)ـ **الاستبيان** :

يستعمل الباحث الإستبيان من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاراء حول موضوع معين , لذا فإننا نجد ان الإستبيان يوزع على مجموعة كبيرة يتعذر إجراء المقابلة مع جميع المبحوثين لذا يلجا الباحث إلى توزيع الإستبيان عليهم بصفته الاداة المناسبة لمثل هذه الحالة , ويعرفه قباري محمد إسماعيل على انه : << من اهم ادوات البحث الإجتماعي واكثرها إستخداما وشيوعا , ويرجع ذلك إلى المميزات التي تحققها هذه الاداة سواءا بالنسبة لإختصار الجهد والتكلفة او سهولة معالجة البيانات بطريقة إحصائية >>. (قباري محمد إسماعيل : , 2001 , ص 304.)

و يعرفه موريس انجرس بانه : << تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الافراد , وتسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقة رياضية والقيام بمقارنات رقمية >> .(موريس انجرس :, 2006 , ص 204) .

وقد تم إستعمالالإستبيان في هذا البحث المتكون من 29 بندا مقسم إلى ثلاثة محاور , يتعلق المحور الاول بالبيانات الشخصية الذي يحتوي على 5 بنود , اما المحور الثاني فيتعلق بالرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية على العضو والاعمال يحتوي على 16 بندا , اما المحور الثالث فيتعلق بدور الرقابة الإدارية في الإستقلالية المالية للإدارة المحلية الذي يحتوي على 8 بنود , وقد تم توزيع 23 إستبيانا على مجتمع الدراسة بإعتبار ان هذا المجتمع يتمثل في اعضاء الإدارة المحلية البلديةبالرويسات الذي يتشكل من 23 عضوا , وكما تم التوضيح سابقا ان الإستبيان يسمح بجمع البيانات ومعالجتها إحصائيا فإنه سيتم إجراء بعض التقنيات الإحصائية عليه ومنها :

- ــ **معدل الردود على الإستبيان** :

ويتم حساب هذا المعدل من اجل معرفة نسبة الردود على الإستبيان الدي وزعه الباحث على مجتمع الدراسة , ويتم ذلك وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل الردود} = \frac{\text{عدد الأعضاء الذين أجابوا على الإستبيان}}{\text{إجمالي أفراد مجتمع الدراسة}} \times 100$$

لاكننا في دراستنا اكتفينا بالنسب المؤوية والتكرارات

ثانيا:عرض وتحليل النتائج :

1)ـ عرض وتحليل البيانات

1-1-عرض وتحليل البيانات الشخصيه :

*** الجدول رقم :(01) يبين توزيع افراد عينه البحث حسب الجنس.**

الاحتمالات	ك	%
ذكر	16	%83.33
انثى	07	%16.66
مج	23	100

يتضح من خلال الجدول ان عنصر الذكور هـــــــو المحتل للنسبة الاكبر المقدرة بـــ (83.33%)، وهـــــــذا راجع للعادات والتقاليـــــد الخاصة بالمناطق الصحـــــراوية ، اللتي تهمـــــــــش مشاركـــــــــة المـــــراة ، فدورها في العمـــــــــــــــــــل الاجتماعي والجمعوي يكاد يكون هامشيا ، فما بالك بالمشـــــــاركة السياسيـــــة ،

ونسبـــــــة(16.66%)، المتحصل عليهـــا ، نستطيـــــــع ان نجـــــــزم بانها نتيجـــــة للقانون اللذي يجبر بان يخصص ثلث المقاعد لفئة الاناث .

*** الجدول رقم :(02)يبين توزيع افراد عينه البحث حسب السن.**

الاحتمالات	ك	%
30 . 20	08	%34.78
40 . 30	06	%26.08
50 . 40	05	%21.73
60 . 50	04	%17.39
مج	23	100

يوضح الجدول ان الفئـــــة العمريـــــــــــــــة الغابـــــــــــــــــة علـــــى مجتمع الدراسة هي مرحلة الشباب بين الفئتين (30.20و 40.30 سنة)، بنسبة (60.86%)، نسبة (34.78%)،للفئـــــــــــــــــتة الاولـــــــــــى ، ونسبة (26.08%)،للفئة الثانية،وهذا ما يدلل على التغير الاجتماعي اللذي حدث نتيجة الوعي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة المحلية، نتيجة المستوى التعليمي العالي، وساهم دالك فيدالك تخفيض سن الترشح الى 23 سنة بدل 25 سنة كما في القانون السابق 08/90 ، وهذا التعديل يخدم اكثر عنصر الشباب ، ويوسع نطاق المشاركة ، ولو انها في دراستنا كانت محتشمة تحت فئة (25 سنة)، بفردين فقط ،اما فئة الكهـــــــــــــول فكـــــــــــانت نسـ ـ ـ ـبتـ ـ ـها (21.73%)، وهي مرحلة وسيطة بين الشباب وكبار السن ، حيث تتمتع بالخبرة ، وكان تكرارهم 6 افراد ، وغالبيتهم مارس العضوية بالمجلس البلدي اكثر من مرة ، والخبرات المتراكمة من حيث العمل الاداري والتسييرياللذي ينعكس في النهاية علس المستوى المجتمعي .

* **الجدول رقم :(03) يبين توزيع افراد عينه البحث حسب الحاله العائليه .**

الاحتمالات	ك	%
اعزب	03	%13.04
متزوج	20	%86.95
مطلق	00	00
ارمل	00	00
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان عينة الدراسة ، وبنسبة (86.95%)، متزوجين وهذا تلبية للحاجة النفسية والبيولوجية من اجل التفرغ للخدمات الاجتماعية والتنموية ، خاصة وانهم حسب المعاينة الفردية في الاستمارات قد تجاوزوا سن 30 ، وهو ما يمكنهم من تحمل المسؤولية العائلية تم المسؤولية المجتمعية ، بيد ان المجتمع هو عبارة عن مجموعة اسر ، والنسبة (13.04%)،المتبقية من غير المتزوجين هي من فئة الاناث .

* **الجدول رقم :(04) يبين توزيع افراد عينه البحث حسب المستوى التعليمي .**

الاحتمالات	ك	%
ابتدائي	01	%04.34
متوسط	06	%26.08
تانوي	05	%21.73
جامعي	11	%47.82
مج	23	100

يلاحظ من خلال الجدول ، ان المجلس المحلي يحتوي على كفاءات جامعية هائلة تمثل نسبة (47.82%)، وهذا يعكس مستوى عالي ميز هاته الادارة ، ذالك ان مثل هذه الكفاءات تساعد في تحسين وتطوير الادارة ، والزيادة من كفاءتها ورفع فاعليتها الامر الذي يدفع بوتيرة التنمية والخروج بحلول لمشكلات المجتمع المحلي ، خاصة وان منهم المهندسون في المجال الفلاحي والعمراني (تنظيم المدن) والبيئي ، حيث استشفينا ذالك من مقابلاتنا واحتكاكنا بالموظفين الاداريين ، اما بخصوص المستويات الوسطى فكانت نسبتهم (21.73%)،فيي نسبة تلقت تكوينان متخصصة في الادارة مثل المركز الوطني لرسكلة وتكوين الجماعات المحلية ، وهي حيث يقدم تكوينات مركزة وهم من سير الادارة في عهد الثمانينيات ، ولديهم خبرات معتبرة ، اما المستويات الدنيا فتحتاج الى تدريب وتكوين في مجال التسيير الاداري للجان او اللجان الخاصة اللتي تشكل في ظروف طارئة وغير متوقعة ويحتاج منها تدريب مسبق على مثل هاته الحالات من مرونة والتكيف السريع مع المواقف .

*** الجدول رقم :(05) يبين توزيع افراد عينه البحث حسب العهد الممارسه .**

عدد مرات الترشح	ك	%
1	13	%56.52
2	04	%17.39
3	06	%26.09
اكثر من 3	00	00
مج	23	100

نلاحظ ان اغلبية مجتمع الدراسة هم مترشحون لمرة واحدة لعضوية مجلس الإدارة المحلية هذا الذي يبين مدى التنوع في الكفاءات والإطارات رغبة في المجتمع المحلي الذي ينتخب في كل مرة على إطارات جديدة من اجل تحسين مردودية الإدارة المحلية وبالتالي النهوض بمشاريع ومؤسسات المجتمع المحلي

التي تهدف إلى خدمة التنمية المحلية , لذا فإن خاصية الترشح لعهدة واحدة افضل من الركود لثلاثة عهدات او اكثر متتالية لانها تشكل الروتين والجمود بعكس التنويع والتغيير الإداري الدي يسعى إلى التطوير الإداري من خلال ترشيح كفاءات وإطارات جدد لتسيير الإدارة المحلية , وتقدر بنسبة(56.52) كما انه لا يمكن إنكار ان الإطارات الجيدة من الافضل لها ان تترشح لعهدات متتالية من اجل مواصلة ما بداته من مشاريع وافق حول المجتمع المحلي , ذلك ان من سلبيات العهدة الواحدة هي البداية من جديد وعدم إكمال ما سبقت إليه العهدة السابقة .وهو ما نجده في فئة الذين مارسو العهدة الانتخابية 3 مرات بنسبة (26.09) ، اما نسبة

(17.39)فمارسو العهدة الانتخابية لاربع مرات تمكنهم من توظيف خبرات الفترة السابقة .

اما فئة الذين مارسوالعهد الانتخابية لاكثر من ثلاث مرات فلا توجد.

1-2- عرض وتحليل بياناتالتساؤل الجزئي الاول :

*** الجدول رقم :(06) يتعلق بجعل الرقابه الاداريه العضو اكثر حضورا في الاجتماعات .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	20	%86.95
لا	03	%13.04
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان للرقابة الادارية المفروضة على العضو اثر في حضور اجتماعات المجلس ، وذالك بنسبة (86.95%)، وهذا للإجراءات القانونية الصارمة ، من خلال النصوص التعزيرية اللتي تصل الى حد الاقالة ، وهذا الزام قانوني لم يكن في النص السابق لقانون البلدية 08/90 ، والهدف من هذا الاجراء هو دفع المنتخب اكثر على الالتزام بحضور دورات المجلس واعطائها اهمية كبيرة ، حيث انه في حال تعدد الغيابات غير المبررة لاكثر من ثلاث دورات عادية خلال نفس السنة يعد مستقيلا تلقائيا .

لكن مع ذالك نجد في العينة محل الدراسة ما نسبة (13.04%)، لا يعتبرون ان للرقابة الادارية دور في حضور الدورات ، وهذا اما لشعورهم تجاه مجتمعهم اللذى وكلهم بالمسؤولية ، فيبادرون من تلقاء انفسهم بالحضور ومتابعة مجريات الاحدث ، وهي نسبة هائلة خاصة من الاحزاب صاحبة الاتلاف (الكرامة ، حماس ، الفجر الجديد ، الجزائر الاخضر للتنمية) الحائزة على الاغلبية . (مكتب الانتخابات بمديرية التنظيم والشؤون القانونية بولاية ورقلة)

والتي يسهر اعضاؤها على الحضور المستمر حتى في جلسات اللجان .

ونقول ان الرقابة من الناحية الشكلية تجعل العضو ملزما بالحضور ، لكن من الناحية الواقعية باستطاعة العضو ان يغيب ويبرر غيابة باية وسيلة ، وقد يغيب غير ان غياباته تكون متقطعة ليتجنب الجزاءات المفروضة في ذالك . والقوانين مهما كانت صارمة توجد بها ثغرات ، والملزم في هذا الشان بالنسب للمنتخب هو ضميره وتحمله المسؤولية امام ناخبيه .

* **الجدول رقم :**(07) **يبين مدى تمكين الرقابه الاداريه للعضو من معرفه الاخطاء اللتي تقعبالمجلس .**

الاحتمالات	**ك**	%
نعم	19	%82.60
لا	04	%17.39
مج	23	100

يتضح من خلال الجدول ان للرقابة الادارية للهيئات التنفيذية دور كبير في ابراز اخطاء الاعضاء وهذا من خلال ارجاع المداولة للبلدية بعد كتابة ملاحظات عليها ، وهذا لإعادة التداول حولها لانه قد يتطرق المجلس الى نقاط قد تراها الهيئة التنفيذية خارج اختصاص المجلس ، ومسالة الاختصاص مسالة **فيها تباين وضبابيه** ، حيث اوضح **الدكتور محمد الصغير** بعلي الى ضرورة تحديد عدم الاختصاص الاقليمي ، لان الاصل في الاشياء العموم مالم تخصص .

وتوضح النسبة العالية للدين اجابوا بالاحتمال نعم ما نسبته (82.60%)، لكن هذا لا يعني انهم راضون على هاته الرقابة من قبل الهيئة التنفيذية في كل صغيرة ، لانها تشعرهم بانهم مسلوبي الفعل ، وهذا مستشف من خلال المقابلات الي اجريت مع بعض الاعضاء .

لكن يبقى ان وظيفة الرقابة في اي مؤسسة او منظمة هي تقويم اعضائها ، وتعتبر عنصر تصحيحي تقويمي لاخطاء الادارة المحلية ، وهو ما تقوم به جميع الادارات .

وهذا ما اوصت به جميع النظريات الادارية سواء الكلاسيكية كالادارة العلمية او السلوكية كنظرية العلاقات الانسانية او الحديثة كاليابانية .

*** الجدول رقم :(08) يتعلق باستقاله العضو في حال زيادة ضغوط الرقابه الاداريه عليه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	04	%17.39
لا	19	%82.60
مج	23	100

يتضح من خلال الجدول ان اغلبية الاعضاء وبنسبة (82.60%)، يرفضون الاستقالة في حال ضغوطات الرقابة الادارية عليهم ، والمواصلة في اداء مهامهم حتى نهاية العهدة ، لانه يدرك مسبقا وقبل الترشح ان هناك رقابة من قبل الهيئة التنفيذية وهدا طبقا للقوانين التي تفرض الرقابة القبلية ، لكن يبقى على الفاعل ان يمارس ادوات العمل السياسي من مهارات ومراوغات وعلاقات شخصية كما سماها **ميشـــــــال كـــــــــــــروزي** (باللعبة) في دراسته **الفاعل الاستراتيجي**، حيث يستطيع الفاعل ان يحقق مطالبه تحت المنفعة المتبادلة للطرفين .كل هذا من اجل التخفيف من ضغوطات الرقابة الادارية.
اما النسبة التي تتوجه للاستقالة فهي نسبة لا تؤثر على مجتمع البحث بالقدر الكبير وتمثل نسبة (17.39)

* **الجدول رقم :(09) يتعلق بضبط الرقابه لسلوك العضو في حال ارتكاب المخالفات .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	23	%100
لا	00	00
مج	23	100

في حال المخالفات المرتكبة من طرف الفاعلين في المجالس المحلية ، يتم ضبطها من طرف الهيئة التنفيذية بالطرق القانونية ، وذالك عن طريق التوقيف او الاقالة او الاقصاء حسب حجم الخطا . ومن خلال النسبة العالية اللتي اجمع عليها الاعضاء (100%)، تؤكد ان هذا الاجراء مقبول لدى الفاعلين ، لكن الخلاف اللذي استشفيته من خلال المقابلة كان حول الالية ، لان الوالي لم يلزمه القانون بتسبيب (اي توضيح الاسباب) عكس القانون القديم اللذي يشترط ذالك ، فيجتمع المجلس في جلسة مغلقة لإبداء رايه لانه هو المخول له هذا الحق ، وعلى الجهات الرقابية الا متابعة اجراءات الاقصاء عندما يثبت من طرف المحكمة ، وهذا تدعيما كبيرا لمفهوم اللامركزية ، لكن هذا الحق اجهض بحالة الطوارئ اللتي فرضت في فترة التسعينات ، لكننا حاليا لسنا في حالة طوارئ فلماذا الابقاء على تجاوز المجلس في هذا الشان ، وهذا ما ينعكس سلبا على اداء المجالس ، كون اصحابها يخضعون لرقابة مشددة وبالتالي تقل روح الابداع وحب التغيير والنهوض بالتنمية على المستوى المحلي .

* **الجدول رقم :(10) يتعلق بجعل الرقابه الاداريه المبالغه العضو غير قادر على اداء مهامه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	19	%82.60
لا	04	%17.39
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ، ان نسبة عالية من المستجوبين ترى بان الرقابة الادارية المبالغة ، تجعل العضو غير قادر على اداء مهامه بالشكل الكامل وهذا بنسبة (82.60%)، بسبب اخذ الموافقة من الهيئة التنفيذية ودالك من خلال طلب التماس على امور عادية وغير مكلفة ماديا كالهدايا المقدمة في المناسبات والاعياد ...، وعدم اتاحة الفرصة للمجلس التصرف بحرية في هذه الامور.اما النسبة التي ترى دلك فهي نسبة قليلة وتقدر ب (17.39) .

والادارة الحديثة اوصت بترك الموظف واعطائه شيئ من المرونة والمشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذه ، وابرز نظرية في هدا المجال هي نظرية الادارة اليابانية ، وهدا ما جعل المنظمات اليابانية فاعلة ومحققة لنسب نموء عالمية .

*** الجدول رقم :(11) يتعلق بتدخل الوالي في حال وجود اختلاف خطير بين اعضاء المجلس**

الاحتمالات	ك	%
نعم	21	%91.30
لا	02	%08.69
مج	23	100

تتدخل الرقابة الادارية في حال وجود اختلاف خطير بين الفاعلين داخل المجلس المحلي ، حيث تحاول توحيد الاهداف لخدمة برامجها المسطرة ولائيا ، وهدا لتسهيل التصويت بالاغلبية على هاته البرامج ، لكي لا تتعطل وتتوقف اعمال المجلس ، وبالتالي الوصول الى حالة من الركود والانسداد ، وهو ما ينعكس سلبا على المواطـــــــــــــــــــن والمجتمع المحلي .

وبالرجوع الى النسبة المئوية المرتفعة المقدرة ب (91.30%)، تؤكد ان اجابات المستجوبين يستشعرون هذا الحرج ، ويلجئون الى الاساليب السياسية من موائمات من خلال التشاور مع الكتل

السياسية ، خاصة انه في القانون الجديد لا يسمح بسحب الثقة من رئيس المجلس في السنة الاولى من تنصيبه ، وهذا لإعطاء نوع من الاستقرار وترك المجلس في بدايته يشعر بنوع من الاستمرارية.

*** الجدول رقم :(12) يتعلق بالرقابه القبليه للهيئه التنفيديه هل تشعر الفاعل بنقص في التمتع الكامل** بالاستقلالية

الاحتمالات	ك	%
نعم	12	%52.17
لا	11	%47.82
مج	23	100

من خلال الجدول ان المداولات اللتي تشرط الرقابة القبلية بالرغم من اهمية هذا الاجراء لتفادي الاخطاء لكن التاخير في مدة الرقابة تحبط العضو الفاعل داخل المجلس وتترك في نفسه بنوع من الشعور بالنقصان في التمتع بالاستقلالية ، وهذا من خلال اجابات المستجوبين حيث بلغت (52.17%)، وهي نسبة معتبرة ، لكن حتى النسبة المتبقية من المستجوبين (47.82%)،لا ترى ان ذالك مساسا بالاستقلالية ، انما تحبذ عملية الاسراع في المصادقة .

وهذا يجعلنا نطرح مدى اهمية الرقابة القبلية اذا كانت تؤثر على سيرورة اداء الادارة المحلية ، مادامت هناك حلولا اخرى لمراقبة اعمال البلدية ، وهي الرقابة القضائية .

*** الجدول رقم :(13) يتعلق برفض مداوله ساهمت في اقتراحها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	%56.52
لا	10	%43.47
مج	23	100

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلبية نسبية من الاعضاء تم رفض مداولات ساهموا في اقتراحها وهذا بنسبة (56.52%)، وهذا وهذا يدلل على ان هناك تعثر في سيرورة اعمال المجلس نتيجة هذه الممارسات الوصائية المبالغ فيها احيانا ، وبالتالي تؤثر على التنمية ، لكن هناك نسبة معتبرة لم ترفض مداولات ساهمو فيها بنسبة (43.47%)، نتيجة مرورها على المصادقة الضمنية ، ويبدا تنفيذها بعد 21 يوما من ايداعها لدى الوالي .

*** الجدول رقم :(14) يتعلق بعدم شعور الفاعل بالرضا الوظيفي على اعماله بسبب الرقابه الاداريه حين رفض المداولات .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	%78.26
لا	05	%21.73
مج	23	100

عندما تتدخل الرقابة برفضها المداولة تشعر العضو بعدم الرضا على اعماله ، لانه بذل مجهودا في اعدادها وفي الاخير ترفض من قبل الهيئة التنفيذية ، ويولد لديه شعورا بعدم تقدير للمجهودات المبذولة .

وهذا ما اشارت اليه النسبة المؤوية التي اجابت باحتمال نعم ب (78.26%)، وهذه الانعكاسات السلبية اكدتها دراسات التون مايو في تجاربه الميدانية التي اكدت ان اهمال الموظف وعدم تقدير اعماله تجعله في حالة احباط ، وهو ما ينعكس على اداءه ومردوديته وفي النهاية عدم شعوره بالرضا الوظيفي. غير انه تبقى ان هناك عينة من الدراسة لا ترى ذالك ، تقدر ب (21.73) لانها في الاساس ان العمل السياسي هو فن الممكن فبالتالي هي تتاقلم مع كل الظروف وكل المواقف وهي نسبة قليلة .

* **الجدول رقم :(15) يتعلق باعادة صياغه المداوله في حال رفض الرقابه الاداريه لها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	%78.26
لا	05	%21.73
مج	23	100

نلاحظ ان هناك جدية لدى الفاعلين في المتابرة وعدم الياس حال رفض المداولات من قبل الهيئة التنفيذية ، حيث يلجا اغلب الفاعلين في تصويب واعادة صياغة المداولة من جديد ، وهذا من خلال اجابات المستجوبين ، حيث بلغت نسبة ذالك (78.26%)،

وهذا يخلق روح لد الفاعلين ، من خلال اعادة دراسة وتكييف المداولات . وهذا يعكس النشاط وخاصة ونحن في بداية العهدة الانتخابية . والنسبة المتبقية من عينة الدراسة ، لا تعيد صياغتها بل تضع بدائل اخرى ، كاقتراح تاجيل الموضوع وابداله بمشروع اسهل واقل كلفة .

* **الجدول رقم :(16) يتعلق بالتاتير السلبي لاعمال المجلس في حال رفض الرقابه للمداوله .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	%78.26
لا	05	%21.73
مج	23	100

عندما تلغي الرقابة الإدارية او ترفض قرارات واعمال البلدية فإن ذلك يؤثر على اعمالها بالشكل السلبي, حيث ان البلدية عند محاولة قيامها باداء اعمالها وإتخاذ قرارات بشان تنفيذ تلك الاعمال إلا انه عندما توقفها الرقابة الإدارية وتلغي تلك الاعمال والقرارات فإنه سينعكس سلبا على ادائها.

وهو ما عبرت عنه النسبة المؤوية المرتفعة المقدرة ب (78.26) من اجابات المبحوثين .

لنخرج بنتيجة في الاخير ان الرقابة الإدارية تؤثر سلبا على اعمال البلدية في حالة رفضها لتلك الاعمال او القرارات المتخذة بشان تنفيذ اعمالها , وهذا بسبب عرقلتها وتعقيد الإجراءات الإدارية التي تمارسها الرقابة الإدارية على البلدية .

*** الجدول رقم :(17) يتعلق بالعجز عن اداء المهام حال تدخل الرقابه الاداريه في اعمال البلديه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	06	%26.08
لا	17	%73.91
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان تدخل الرقابة لا تصل الى الحد اللذي يجعلها عاجزة عن اداء مهامها ، وهو ما عبرت عنه النسبة المؤوية(73.91%)، فهي تمارس الرقابة عن مداولات المجلس ، اما الامور اليومية لانشغالات المواطنين من المحافظة على النظافة العمومية ، وتوفير المياه ، ومكافحة الامراض المعدية ... وهذه لا دخل للرقابة فيها .

*** الجدول رقم :(18) يتعلق ب هل تحد الرقابه الاداريه من اعمال البلديه حين تناولها مواضيع تراها خارج اختصاصها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	20	%86.95
لا	03	%13.04
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان اجابات المستجوبين ان نسبة (86.95%)،ترى ان الرقابة تحد من نشاطات البلدية حين التوسع في تفسيرات القوانين اللتي ترى ان الادارة المحلية تناولتها في مداولاتها وتراها ليست من اختصاصاتها ، وكما اسلفنا انفا ان نه لابد من توضيح عدم الاختصاص ، لكي تتضح الامور ولا يترك للرقابة التغول فيرفض المداولات بحجة عدم الاختصاص بتفسيرات تكيفها هي .

*** الجدول رقم :(19) يتعلق ب هل تهدف الرقابه الاداريه الى تحقيق الانسجام بين المخططات التنمويه البلديه والولائيه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	23	%100
لا	00	00
مج	23	100

من خلال الجدول لوحظ ان المستجوبين مجمعون وبنسبة(100.%)، على ان هدف الرقابة هو حفاظ الادارة المحلية على المخططات الولائية المرسومة ، لكن من خلال مقابلاتنا مع بعض المستجوبين ، تبين ان ذالك يحد من ابداع الفاعلين في الادارة المحلية

*** الجدول رقم :(20) يتعلق بتدخل الرقابه الاداريه عند عدم اخد المجلس البلدي الاحتياطات اللازمه في حاله الازمات والكوالرث الطبيعيه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	23	%100
لا	00	00
مج	23	100

تدخل الهيئة التنفيذية عند عدم اخذ الادارة المحلية الاحتياطات اللازمة في حال وقوع ازمات وكـــــــــــــــــــــوارث طبيعية هو ما اوجبه القانون عليها وهو ما استحسنه المستجوبون ، لان امكانات البلدية المالية ووسائلها قاصرة على تحمل الخسائر جراء الكوارث .

*** الجدول رقم :(21) يتعلق بابطاء سيرورة المشاريع المقترحه من طرف الفاعلين اثناء تدخل الرقابه الاداريه فيها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	15	%65.21
لا	08	%34.78
مج	23	100

نلاحظ ان للرقابة في تدخلها تبطئ سيرورة المشاريع المقترحة وهذا حين تاخر المصادقة الصريحة ، وهذا ما اتضح من خلال النسبة المؤويةاللتي تؤيد هذا الاتجاه حيث بلغت (69.56%)، وهذا ما يحتم على الرقابة الادارية السرعة في المصادقة او الالغاء للمضي في تنفيد المداولات او اعادة صياغتها .

1-3- عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الثاني :

*** الجدول رقم :(22) يتعلق بتقييد الرقابه الاداريه ميزانيه البلديه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	15	%65.21
لا	08	%34.78
مج	23	100

من خلال الجدول يتضح ان الرقابة تقيد ميزانية البلدية وهذا بنسبة (65.21%)، وهذا للحفاظ على المال العام ، لكن هذا ينعكس على اداء البلدية من خلال التقليل من المقترحات واقامة مشاريع جديدة ، والميزانية المخصصة للبلدية تكون موجهة ، وهذا التوجيه يفقدها الحرية في اعداد والتكثيف من مخططاتها التنموية ، زيادة على ذالك هذا نقيض التوجه اللذياتجهته الدولة نحو تبني اللامركزية .

علما انه كانت للبلدية جبايات تستفيد منها ، وعوضت لها بالمخصصات من الصندوق الوطني المشترك للجماعات المحلية ، لكنها ليست بعيدة عن التوجيه .

ولفض هذا الاشكال على الدولة تحرير الجباية لاستفادة البلدية منها .

* **الجدول رقم** :(23) **يتعلق بمدى انعكاس تقييد الميزانيه سلبا على اداء المجلس** .

الاحتمالات	ك	%
نعم	17	%73.91
لا	06	%26.08
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان اجابات الفاعلين كانت باغلبية (73.91%)، على تاكيد هذا التاثير السلبي ، لان المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية ، والمخصصات الممنوحة تراعى فيها الكثافة السكانية

، والبلدية محل الدراسة تعطى لها مخصصات على اساس 35000 نسمة وهي غير دقيقة ومنذ سنوات ، والاحصاء الحالي يفوق 65000 نسمة ، وهذا لوحده كافي للتاثير على التنمية .

*** الجدول رقم :(24) يتعلق بفرض الرقابه الاداريه في حال عدم التحكم في الميزانيه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	11	%47.82
لا	12	%52.17
مج	23	100

لا تعكس فرض الرقابة الإدارية على الإدارة المحلية عدم تحكمها في ميزانيتها ذلك ان مجلس الإدارة المحلية عندما يحدد الميزانية الخاصة بالإدارة المحلية فإنه يحددها وفقا للاعمال والمشاريع التي يرغب في تجسيدها في المجتمع المحلي , ولهذا فهو يدرس جميع ما تحتاج إليه تلك المشاريع والاشغال ويسعى لتنفيذها وفق الميزانية المتاحة لها , إلا ان هذا لا ينفي وجوب تدخل الرقابة الإدارية في حالة عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها .

وقد تم التاكد من هذا من خلال النسبة المئوية, حيث ان النسبة كانت مترجحة بين الإحتمالين (نعم) و(لا), لنخرج بنتيجة في الاخير ان الإدارة المحلية تتحكم في ميزانيتها وتسعى لتصريفها في المشاريع والاعمال المخصصة لذلك , وعند عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها يفرض هذا تدخل الرقابة الإدارية من اجل التحكم في الميزانية .

* **الجدول رقم** :(25) **يتعلق بتحكم الرقابه الاداريه في الميزانيه حاله نقص موارد البلديه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	14	%60.86
لا	09	%39.13
مج	23	100

عند قلة موارد الإدارة المحلية التي تعتمد عليها للقيام باعمالها يستوجب هدا تحكم الرقابة الإدارية بميزانيتها وذلك من اجل صرفها في الاشغال والنشطة التي تستحقها , دلك ان نقص موارد الإدارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها و من اجل هدا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية وهدا بتوجيهها في مشاريع مخططة ضمن مخططات الولاية .

وقد تم التاكد من هدا من خلال النسبة المئوية(60.86%) ،حيث ان النسبة الغالبة كانت لإحتمال (نعم), مما يعني الإجابة ان الرقابة الإدارية تتحكم بميزانية الإدارة المحلية عند عدم التحكم فيها,

لنخرج بنتيجة في الاخير ان الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية بسبب نقص الموارد التي تعتمد عليها في القيام باعمالها وانشطتها .

* **الجدول رقم** :(26) **يتعلق بتدخل الرقابه الاداريه من اجل تغطيه النفقات الناقصه اللازمه للبلديه .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	17	%73.91
لا	06	%26.08
مج	23	100

من خلال الجدول يتضح ان هناك تدخل ، وهذ من خلال الاجابات الفاعلين بنسبة (73.91%) .

وتسمى هذه المنحة بمنحةالتوازن ، **وتخصص في الميزانيه الاضافيه، وهدا لتغطيه العجز الحاصل بين الارادات والنفقات ، فتقوم البلديه الى الاستدانه او صندوق الجماعات المحليه او تتكفل الولايطه من ميزانيتها لمساعدة البلديه، وفي دراستنا هده تقوم البلديه لتعويض العجز الى الولايه وبلديه حاسي مسعود بحكم انها بلديه تتمتع بموارد هائله تفوق حاجاتها.**

*** الجدول رقم :(27) يتعلق بحاله ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانيه فهل يتدخلالوالي في تعديلها والمصادقه عليها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	16	%69.56
لا	07	%30.43
مج	23	100

من خلال الجدول يتضح ان الوالي يتدخل في حال ما اذا تم التاخر في المصادقة على الميزانية ، وهذا من خلال اجابات الاعضاء وبنسبة (69.56%) وهذا لعدم تعطيل مصالح المواطنين ، لكن هذا نادرا ما يقع ، وهذا لمعرفة الاعضاء هذا الاجراء من طرف الهيئة التنفيذية ، فيلجئون للتوافق والتنازل من قبل الاطراف المشكلين للمجلس ، وهنا تتدخل المواءمات السياسية .

*** الجدول رقم :(28) يتعلق بوجوب المصادقه الصريحه على الميزانيه هل هو معيق لعمل المجلس .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	%56.52
لا	10	%43.47
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب اجابات المستجوبين وبنسبة (56.52%) **ترى ان المصادقه الصريحه معيق لعمل المجلس ، لان هده المصادقه قد تطول جدا ، بالرغم من ان مدة المصادقه الصريحه محددة في القانون 10/11 ب30 يوما ، لكنها غير مطبقه ، وتبقى المداوله معلقه الى غاي المصادقه ، ولعل قانون الماليه هو السبب في دالك ، حيث يشترط على قابض البلديات عدم المصادقه على الامر بالصرف ، الا اذا كانت المداوله مصادق عليها من طرف الوالي بالايجاب .**

*** الجدول رقم :(29) يتعلق مداخيل البلديه الداتيه هل هي كافيه في تدبير شؤونها .**

الاحتمالات	ك	%
نعم	15	%65.21
لا	08	%34.78
مج	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان مداخيل البلدية غير كافية لتسيير شؤونه المحلية ، من خلال اجابات المستجوبين وبنسبة (65.21%) ، **وهدا ما يجعلها عرضه للتوجيه في مشاريعها التنمويه من طرف الهيئه التنفيديه . واستشفيا دالك من خلال اجابات احد اسئله المقابله ، عن ما اذا كان لليلديه مؤسسات او ورشات او محاجر تغنيها عن الاستدانه او اعانه الدوله ، فاتضح انه لا وجود لدالك .**

)ـ تفسير نتائج التساؤلات الجزئيه :2

2-1- تفسير نتائج التساؤل الجزئي الاول :

يدور التساؤل الجزئي الاول حول : هل تحد الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا ، ومن خلال جمعنا للمعلومات الميدانية سواء عن طريق الاستمارة كاداة اساسية للتحليل او المقابلة كاداة مساعدة ، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها تبين انه وبالرغم من ان الرقابة الادارية للهيئة

التنفيذية دور في معرفة الاخطاء نتيجة الرقابة على المداولات ، الا انه وفي الوقت نفسه ومن خلال المقابلة تبين ان هذا الاجراء غير مرضي عنه خاصة عند تدخل الرقابة في كل صغيرة ، لانها تشعرهم بانهم مسلوبي الفعل ، كما ان هذه الرقابة تجعل العضو غير قادرا على اداء مهامه بالشكل الكامل بسبب اخذ الموافقة منها وهذا بنسبة (82.60%) ، كما هو موضح بالجدول رقم (10) . بالإضافة الى ان الرقابة القبلية تشعر الفاعل داخل الادارة المحلية بنقصان في التمتع الكامل بالاستقلالية ، وهذا بنسبة (52.17%) ، كما هو موضح في الجدول رقم (12) . زيادة على ان المداولات التي ساهم في اقتراحها الفاعلين ترفض بنسبة (56.52%) ،ومع ذالك فان معظم **من** ترفض مداولاتساهموا في اقتراحها ، نلاحظ ان لديهم مثابرة وعدم الياس ، فيلجئون الى تصويب واعادة صياغة المداولة من جديدبنسبة (78.26%) ، من الاعضاء ، كما هو موضح بالجدول رقم (15) ، لكن العراقيل هاته تترك اثرا سلبيا لديهم وهو ما يشعرهم بعدم الرضا عن العمل وبنسبة (68.26%) ، **كما هو موضح بالجدول رقم**(14).

والادارة المحلية حين رفض مداولات تراها الرقابة ليست من اختصاصها هي بذالك تحد من اعمالها ، وهذا ما ذهبت اليه غالبية افراد العينة وبنسبة (86.95%) ، كما هو مضح بالجدول رقم (18) . وهنا لابد الناكيد على توضيح وتحديد عدم الاختصاص لكي لا تطغى جهة على حساب اخرى ، وتصطدم الاختصاصات وتتداخل ، وكذالك حينما تتاخر الرقابة في المصادقة الصريحة على المداولات تبطئ سيرورة المشاريع وهذا ما عبر عنه اغلب الفاعلين وبنسبة (65.21%) ، **كما في الجدول رقم** (21) .

اذن من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل ، نصل الى صدق التساؤل الجزئي الاول ، حيث يمكننا القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تحد من اعمال البلية وتجعل العضو مقيدا .

2-2- تفسير نتائج التساؤل الجزئيالثاني :

يدور التساؤل الجزئي الثاني حول هل تقيد الرقابة الادارية الاستقلالية المالية للبلدية ، ومن خلال جمعنا لمعلومات مؤشرات التساؤلات وتحليلها ، تبين ان الرقابة الادارية تقيد ميزانية البلدية ، وهذا من خلال اجابات نسبة (65.21%) من عينة الدراسة لان الميزانية تكون موجهة حول مشاريع محددة ، كما هو موضح بالجدول رقم(22) ما يفقد الفاعل اية مبادرات مهمة ، وهذا التقييد بدوره ينعكس سلبا على اداء المجلس ، وهذا من خلال اغلب اجابات افراد العينة بنسبة (73.91%)، لان المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية ، كما هو موضح بالجدول رقم(23) ذلك ان نقص موارد الإدارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها و من اجل هذا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية

وهدا بتوجيهها في مشاريع مخططة ضمن مخططات الولاية . وهي اغلب اجابات المستجوبين وبنسبة (60.86%) **كما هو موضح بالجدول رقم** (25). **ويتاكد دالك من خلال تدخلها لتغطيه النفقات الناقصه اللازمه للبلديه** وتسمى هده المنحة بمنحةالتوازن ، **وتخصص في الميزانيه الاضافيه** من خلال الجدول يتضح ان هناك تدخل ، وهد من خلال الاجابات الفاعلين بنسبة (73.91%) .**كم في الجدول رقم** (26) ، **وما يؤكد اعاقه الرقابه الاداريه** الاستقلالية المالية للبلدية هو وجوب المصادقة الصريحة لها

بالرغم من ان مدة المصادقه الصريحه محددة في القانون 10/11 ب30 يوما ، لكنها غير مطبقه ، وتبقى المداوله معلقه الى غايه المصادقه ، ولعل قانون الماليه هو السبب في دالك ، حيث يشترط على قابض البلديات عدم المصادقه على الامر بالصرف ، الا اذا كانت المداوله مصادق عليها من طرف الوالي بالايجاب . كما هو مؤكد بنسبه (56.52%) **كما في الجدول رقم**(28) ، **خاصه اذا علمنا ان مداخيل البلديه الداتيه ضئيله .**

اذن من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل ، نصل الى صدق التساؤل الجزئي الثاني ، حيث يمكننا القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تقييدالاستقلالية المالية للبلدية .

)ـ تفسير نتائج التساؤل العام: 3

يتمحور التساؤل العام للدراسة حو ل امكانية اعاقة الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية اداء الفاعل داخل المجلس الشعبي البلدي ، ومن خلال التساؤلين اللذين تم الاعتماد عليهما بغية الوصول الى صدق او نفي التساؤل العام ، تبين ان التساؤل العام للدراسة تحقق ، بحيث يمكن القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تعيق اداء الفاعل داخل المجلس الشعبي البلدي .

)ـ النتائج العامه :4

- الرقابة الادارية المفروضة على الادارة المحلية هي رقابة مشددة تقضي على مبدا اللامركزية الادارية وتفقدها اهدافها التي انشات لاجلها .
- هاته الرقابة تقضي على المبادرات الفردية لاعضاء الادارة المحلية

تدخل الجهات الرقابية الوصائية في الواقع هو مبدا وليس استثناء.

خاتمـــــــــــة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل وتفسير تاثير الرقابة الإدارية على اداء الفاعل فـــي الإدارة المحلية بالجزائر, يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات الإدارة المحلية الجزائرية ومدى تدخلها فـــي كـــل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا ان هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتـــدخل ســـلطة الرقابة, فالرقابة الإدارية على الإدارة المحلية في الجزائر مشددة مما ادى إلى إرتباط هؤلاء القادة برباط وثيق باجهزة السلطة الوصائية التي توجهها كيفما اتجهت إرادتها من خلال ممثليها في الإدارة المحليـــة, وهذه الضغوط الرقابية تعتبر من اهم اسباب ازمة الإدارة المحلية بالجزائر،

والجزائر تبنت اللامركزية الإدارية منذ الإستقلال، و منحت الإدارة المحلية إستقلالا واسعا – عضويا و وظيفيا – يلبي المبادئ الديمقراطية و يتماشى مع الواقع الجزائري إجتماعيا و جغرافيا و تاريخيا . في مقابل ذلك فرضت على الإدارة المحلية رقابة مشددة إقتضتها المبادئ الإدارية و المتطلبات القومية كما تراها السلطة .

واخطر من ذلك ما تعانيه الجزائر من الإختلاف الكبير بين القوانين والواقع المعاش فمن يقرا قانون البلدية يدرك تماما في الوهلة الاولى مدى اهميتها والدور الكبير المسند إليها في الإنماء والتعمير ودفـــع عجلـــة الترقية المستقبلية, ولكن الواقع العملي غير ذلك تماما مما يفقد تلك النصوص قيمتها لانه لا يتاح للقـــانون التطبيق الفعلي بتحويله لحقائق عملية فعالة ولا يحتاج لاي نظام محلي إلا بوصـــول خدماتـــه للمـــواطن العادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكل ذلك مفتقد في الجزائر، بسبب التباين في السياســـات التنمويـــة وإختلاف توجهاتها .

قائمه المراجع:

الكـــــــــــــتب :

1ــ مؤيد سعيد السالم:**تنظيمالمنظمات**, دار عالم الكتاب الحديث, اربد, 2002 .

2 منصور نعمان و غسان ذيب النمري :**البحث العلمي حرفه وفن** , دار الكندي للنشر والتوزيع , الاردن , 1998 .

3 موريس انجرس : **منهجيه البحث في العلوم الإنسانيه** , ترجمة بوزيد صحراوي واخرون , دار القصبة للنشر , الجزائر , ط2 , 2006 .

4 مروان عبد المجيد إبراهيم :**اسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعيه** , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان / الاردن , 2000 .

5 محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي :**البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين** , دار وائل للنشر , عمان / الاردن . 2002 .

6 قباري محمد إسماعيل :**مناهج البحث في علم الإجتماع**, منشاة المعارف , الإسكندرية , 2001

7جعفر انس قاسم :**اسس التنظيم الإداري والإدارة المحليه بالجزائر** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1988 .

8 جعفر انس قاسم :**ديمقراطيه الإدارة المحليه الليبراليه والإشتراكيه** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , د س .

9راوية حسن : **ادارة الموارد البشريه رايه مستقبليه** ، الدار الجامعية الجزائر

10 خليل الشماع واخرون :**مبادئ إدارة الاعمال** مطبعة جامعة الموصل، العراق , 1985.

11 عبد الرحمان الصباح :**مبادئ الرقابه الإداريه المعايير - التقييم – التصحيح** ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، 1997 .

12عشوي مصطفى : **مدخل الى علم النفس المعاصر** ، د م ج ، الجزائر

13. عبد الله عامر الهماني : **اسلوب البحث الإجتماعي وتقنياته** , دار الكتب الوطنية , ليبيا , 2003

14 علي عبد الرزاق جلبي :**علم الإجتماع الصناعي**, ط3 , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1996 , ص ص 173 ـ 174 .

15 عمار بوضياف :**الوجيز في القانون الإداري** , دار ريحانة , الجزائر , د س

16 عمار عوابدي:**دروس في القانون الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 .

17 علي عباس :**اساسيات علم الإدارة** , ط2 , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان / الاردن , 2007 .

18 عبد الفتاح الصحن و محمد السيد سرايا :**الرقابه والمراجعه الداخليه**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

المعاجم :

- عبد الهادي الجوهري , **قاموس علم الإجتماع**, دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1998.

التشريعات والقوانين :

قانون رقم 11-10 مؤرخ في20رجب عام1432 الموافق ل22يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية

قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الاولعام1433 الموافق ل21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية

المواقع الالكترونيه :

ejtemay.com/showthread.php?t=21791

الملاحـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـق

ملحق رقم 01

استمارةاستبيان حول : الرقابه الإداريه للهيئات التنفيديه واترها على اداء الفاعل في المجالس الشعبية البلدية، لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل .

إعداد الطـ ـ ـ ـالب:

فروحات محمد الصالح

إشراف الاستادة:

بن زاف جمـــــيلة

*ارجو من سيادتك الإجابة على اسئلة الإستبيان وذلك بوضع علامة (×) امام الإحتمالالذي تراه مناسبا، واشكر لك تفهمك هذا من اجل خدمة البحث العلمي .

محور يتعلق بالبيانات الشخصيه :

1 ــ الجنس : .....

2 ــ السن : .....

3 ــ الحالة العائلية : اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

4 ــ المستوى التعليمي : إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5 ــ عدد مرات الترشح لعضوية م ش ب : .....

لا	نعم	***محور يتعلق بالرقابه الاداريه للهيئه التنفيديه على اعمال المجلس وعلى العضو***
		6 ــ هل تجعلك الرقابة الإدارية اكثر حضورا في إجتماعات المجلس
		7 ـ هل تمكنك الرقابة الإدارية من معرفة الاخطاء التي تقع في المجلس
		08 ــ هل تلجا إلى الإستقالة في حل زيادة ضغوط الرقابة الإدارية عليك
		09 ـ هل تعمل الرقابة الإدارية على ضبط سلوك اعضاء في حلة المخالفة بالاليات القانونية
		10ــ هل تجعلك الرقابة الإدارية بانك غير قادر على اداء مهامك
		11 في حالة وجود إختلاف خطير بين اعضاء الإدارة المحلية يستدعي هذا تدخل الوالي
		12- هل رقابة الوالي القبلية على المداولات تشعرك بنقص في التمتع الكامل بالاستقلالية
		13- هل سبق وان تم رفض مداولة تمس مشروع تنموي اقترحته او ساهمت فيه
		14 ــ هل تؤدي الرقابة الإدارية إلى عدم الشعور بالرضا الوظيفي على اعمالك خاصة حين رفض المداولات
		15- في حالة رفض الرقابة لقرارات المجلس هل تلجا الىاعادة صياغة المداولة
		16- عند إلغاء الرقابة لقرارات الإدارة المحلية هل يؤثر ذلك سلبا على اعمال المجلس
		17 ـ هل تجعل الرقابة الادارية بتدخلها في اعمال البلدية عاجزة عن ادائها لاعمالها
		18 ـ هلتحد الرقابة الإدارية من إبداع البلدية بمنعها من تناول مواضيع تراها خارج اختصاصاتها
		19 ـ هل تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق الإنسجام بين مخططات البلدية والولاية

20 *هل يتدخل الوالي عند عدم اخذ المجلس البلدي للإحتياطات اللازمة في حالة الازمات والكوارث*		
21 *هل تتسب الهيئة التنفيذية في ابطاء سيرورة المشاريع المقترحة من طرف البلدية اثناء تدخلها*		
محور يتعلق بتقييد الرقابه الاداريه للاستقلاليه الماليه للبلديه		
22 ــ *هل تقيد الرقابة الإدارية ميزانية البلدلة*		
23 ــ *في حالة الاجابة بنعم هل ينعكس ذالك سلبا على إقتصاد البلدية*		
24 *هل عدم التحكم في الميزانية هو سبب فرض الرقابة على البلدية*		
25 *هل نقص موارد البلدية هو سبب تحكم الوالي بالميزانية*		
26 *هل تتدخل الرقابة من اجل تغطية النقص في النفقات اللازمة البلدية*		
27يتعلق بحالة ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية فهل يتدخل للوالي تعديلها والمصادقة عليها .		
ـ28 ـ هل وجوب المصادقة الصريحة على الميزانية من طرف الواليهو معيق لعمل المجلس		
29 .هل مداخيل البلدية الذاتية كافية في تدبير شؤون برامجها		